مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at: http://scientific-journal.sustech.edu/

وظيفة القياس النحوي في بناء الجملة العربية

لمياء صلاح بكري محمد[1]
مبارك حسين نجم الدين [2]

المستخلص:

تناولت الورقة مفهوم القياس النحوي وبينت أهميته في بناء الجمل والتقديم والتأخير والفصل، ومن أهم أهداف هذه الدراسة ، بيان وظيفة القياس النحوي في بناء الجملة العربية ، أيضا توضيح كيفية بناء الجملة العربية . وقد اتبعت في هذا الدراسة المنهج الوصفي مع الإفادة من بقية المناهج عند الضرورة ، ومن أهم ما أسفر عن البحث من نتائج : القياس طريق يسهل به إنتاج اللغة وأيضا وسيلة تمكن الإنسان من اشتقاق الألفاظ وتصريفها وتأليف الجمل.

ABSTRACT:

This research investigated the Function of the Syntactic analogy interns of Arabic sentence The study aimed at identifying the Function of syntactic analogy in Sentence .structure The researches adopted the descriptive .building and structure making in Arabic language methodology in order to carry out the study data analysis and come up with the Following Analogy is a syntactic method that facilitate derivation of words or :results set as Follows .various parts of speech , asst structure building as wefl as support syntactic analysis

الكلمات المفتاحية :

الرتبة المسند المسند اليه

1- كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2- وحدة الترجمة والتعريب- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-

المقدمة :

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأمم وعلى آله وصحبه و سلم .

يعتبر القياس هو النحو وقد أتفق العلماء على أن النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد, وعندما عرف بعض القدماء النحو من الناحية الاصطلاحية ربطوه بما يمكن أن نسميه " القياس الاستنباطي ". و أن النحو لا يتحقق إلا بالقياس. والنحو علم المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.

ترجع أهمية البحث إلى:

1. كون القياس يساعد ابن اللغة على حفظ لسانه من الوقوع في اللحن والخطأ.
2. يعين القياس على إنتاج صيغ جديدة وفق قواعد مطردة مقيسة على كلام العرب.
3. ارتباطه بلغة القرآن الكريم والحديث الشريف.

أسئلة البحث :

1. كيفية بناء الجملة العربية؟
2. علاما تقوم الجملة العربية؟
3. كيف يوظف القياس النحوي في بناء الجملة؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الرقة لإبراز الأهداف التالية:

1. شرح مفهوم القياس النحوي
2. بيان كيفية بناء الجملة
3. تحديد أركان الجملة العربية إبراز وظيفة القياس النحوي في بناءها

بناء الجملة العربية:

لا يكون الكلام عربيا فصيحا إلا إذا سلمت مفرداته واستقام تأليفها, واستقامة تأليفها تكون بانطباقها على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطبتهم , ولا تتحقق هذه المخاطبة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال , والحذف والذكر . هذا ما سنوضحه في هذا البحث .

فالناظر للجملة العربية يجد أن العرب أقاموا بناءها على ركنين أساسيين هما:

المسند والمسند إليه[1]

فإذا وجه المتكلم حديثه إلى الذات أو المعنى , بدأ بالاسم ثم أسند إليه حكم الخبر يسمى المسند إليه المبتدأ والمسند الخبر نحو : اللهُ واحدُ ، أما إذا قصد الحدث ، بدأ بالفعل ثم أسنده إلى الفاعل نحو : خلق الله السموات والأرض , ففي الجملة الاسمية المسند إليه هو المبتدأ والمسند هو الخبر , وفي الجملة الفعلية المسند إليه هو الفاعل والمسند هو الفعل وكل ركن من هذين الركنيين عمدة لا تقوم الجملة إلا به و ما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيب الجملة . هذا أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية ويداخل عدد من المقتضيات و الفروع وردت عن العرب يقاس عليها كما في: [2]

- الأصل الوصل وقد يعدل عنه إلى الفصل .
- الأصل الرتبة بين عناصر الجملة, وقد يعدل عنه إلى التقديم و التأخير.
- الأصل الذكر, وقد يعدل عنه إلى الحذف.

و في كل ذلك يتبع المتكلم والكاتب طرائق العرب فيقيس عليها, قال المازني[3]:" ما قيس على كلام العرب فهو

([1]) محمد صلاح الدين بكر , (2004) ,دراسات في الصيغة والجملة , مكتبة أم القرى , الكويت , ط1, ص172

([2]) تمام حسان , (2004)، الأصول ،عالم الكتب، ص121

([3]) السيوطي , (1426) , الإقتراح في علم أصول النحو , دار المعرفة , ط1 , ص239

من كلام العرب ". قال:" ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل, ولا مفعول؛ وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره, فإذا سمعت (قام زيد), أجزت ظرف بشر, وكرم خالد..." [4].

ولبيان كل ما سبق وجب بيان أقسام الجملة العربية, وقد قسم النحاة الجملة العربية على قسمين هما :

1- **الجملة الاسمية**: وتشمل دراسة المبتدأ والخبر وإن وأخواتها,وكان وأخواتها و لا النافية للجنس والحروف التي تغير إعراب الخبر.

2- **الجملة الفعلية**: ومجالها يسع كل الجمل التي تكلم بها العرب مبدوءة بالفعل التام واللازم و المتعدي, والجامد والمتصرف' لأن الأفعال جميعها تشترك في حاجتها للمرفوع.

والجملة الفعلية تشمل دراسة: الفعل والفاعل و الفعل ونائب الفاعل، وما تفرع من الأفعال التي تحتاج إلى ثلاثة مفاعيل. [5]

تلك حزمة من الأصول التي تتضافر فيتكون منها بناء الجملة ويمكن العدول عن أصل بناء الجملة بالعدول عن أي واحد من هذه الأصول بالحذف أو تشويش الرتبة بالتقديم و التأخير، أو بالفصل. [6]

وهذا العدول مطرد يبيحه القياس على كلام العرب, و سنوضح ذلك من خلال هذا البحث

القياس في التقديم والتأخير

النمط المثالي لبناء الجملة أن يذكر المسند إليه ثم المسند, فيكون بناء الجملة الفعلية أن يذكر الفعل أولا ' ثم الفاعل, ثم المفعول به وفي الجملة الاسمية أن يذكر المبتدأ أولا, ثم الخبر.

وقد تختلف الرتبة بين هذه الأجزاء, فيتقدم الفاعل على الفعل والمفعول به على الفاعل, ويتقدم الخبر على المبتدأ.

كتقديم المفعول على الفعل تارة, وعلى الفعل الناصب له تارة أخرى[7]، (كضرب زيد عمرو) ، و (زيداً ضرب عمرو) ، وكذلك الظرف نحو : (قام عندك زيد) و (عندك قام زيد) ، و (سار يوم الجمعة جعفر) ، و(يوم الجمعة سار جعفر) .

وكذلك الحال, نحو (جاء ضاحكا زيد)، و (ضاحكا جاء زيد). وكذلك الاستثناء نحو:(ما قام إلا زيدا أحد). ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: إلا زيدا قام القوم لم يجز ؛ لمضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول : (ما قام أحد إلا زيدا)و(إلا زيد) والمعنى واحد . فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه.

ومما يصح و يجوز[8] تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ، نحو (قائم أخوك) وفي الدار صاحبها.

وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها, نحو: (كان في الدار صاحبها) فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ونحو قوله تعالى:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [9] وكذلك خبر ليس نحو:

قول ذي الرمة:

ألا يا أسلمي يا دار مي على البلى

([4]) المرجع السابق نفسه , ص239

([5]) محمد صلاح الدين , دراسات في الصيغة والجملة و مرجع سابق , ص172

([6]) تمام حسان , الأصول ', مرجع سابق , ص130

([7]) ابن جني , (2001) , الخصائص , ج1 , ط3، دار الكتب العلمية , بيروت , ص158

([8]) المرجع السابق، ص159

([9]) سورة الروم : الآية 47

ولا زال منهلا بجرعائك القطرُ [10]

والأصل: ولا زال القطرُ منهلا بجرعائك.

وقول السموأل بن عاديا:

سلي- إن جهلت –الناس عنا وعنهم

فليـــس ســـواء عالم و جهول

والأصل فيه: سلي الناس عنا و عنهم إن جهلت. ومـــن جواز تقديم خبر ليس عليها

فليس بمعروف لنا أن نردها

صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا [11]

حيث تقدم خبر ليس شبه الجملة (بمعروف) على اســمها المصدر المؤول (أن نردها).

ومنه قراءة حمزة وحفص قوله تعـــالى:" ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [12] بنصب (البر) على أنه خبر ليس مقدم, ويكون المصدر المؤول المؤخر (أن تولوا) في محل رفع اسم ليس.

ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل, نحو قولك: " و الطيالسة جاء البرد "؛ من حيث كانت صورة هذه الـــواو صورة العاطفة, ألا تراك لا تستعملها إلا فـــي الموضـــع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه, نحو: جاء البرد و الطيالسة, فلما ساوقت حرف العطف قبح والطيالسة جاء البرد, كما قبح: وزيد قام عمرو. [13]

لكن يجوز: جاء الطيالسة البرد, كما تقول: ضربت وزيدا عمرو, لكن توسط المفعول معه بين الفعـــل و معمولـــه الصاحب له أجازه ابن جني قياسا علـــى جـــواز تقـــدم المعطوف عليه على المعطوف، كمـــا جـــاء فـــي قـــول الأحوص:

ألا يا نخلة من ذات عرق

عليك رحمةُ الله السلام [14] [15]

والأصل: عليك السلامُ ورحمة الله' فأخر المعطوف وهو (السلام)، وقدم المعطوف عليه، وهو (رحمة). ويـــرى أن المفعول معه أصل العطف[16].

ولكن غيره يمنع ذلك احتجاجا بأن هـــذا التوســـط فـــي المعطوف ضعيف نادر, فيكون في المفعول معه الذي هو فرعه أضعف.

ومما يستشهد به ابن جني على تقدم المفعول معه علـــى معمول الفعل قولُ يزيد بن الحكم:

جمعت وفحشا غيبةً ونميمة

ثلاث خصال لستَ عنها بمُرعَوي [17]

حيث يرى أن الأصل: جمعت غيبة ونميمة مع فحـــش، على أن الواو التي تسبق (فحشـــا) واو المعيـــة، وهـــو منصوب على أنه مفعول معه ، تقدم على مصاحبه الذي هو (غيبة ونميمة)[18].

ومن وجوب تقديم المفعول به[19] على الفعل أن يكـــون المفعول به من الأسماء التي لها حق الصدارة في الجملة نحو:

الاستفهام: نحو، (من تصدق).

الشرط: نحو، ما تفعلوه يعلمه الله .

([10]) إبراهيم بركات , (2007) النحو العربي , ج1 , ط1، دار النشر , مصر , ص362

([11]) إبراهيم بركات , النحو العربي , مرجع سابق , ص363

([12]) سورة البقرة ,الآية 177

([13]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ص159

([14]) إبراهيم بركات , النحو العربي , مرجع سابق ,ج1 , ص242

([15]) البيت من الوافر , وهو للأحوص في ديوانه , ص190

([16]) ينظر الخصائص , ج2, ص386. شرح الجمل لابن عصفور , ج2 , ص84

([17]) البيت من الطويل , وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب 130,134/3

([18]) ابن جني ,الخصائص , مرجع سابق ,ج2 , ص 383

([19]) إبراهيم بركات , النحو العربي , مرجع سابق , ج1 , ص240

إذا تقدم المفعول به على عامله جاز إدخال اللام عليه, فتقول: للمجتهد كافأتُ, لسعيد أكرمتُ، والأصل: كافأت المجتهد, أكرمت سعيداً. [20]

ويعلل لوجود اللام في مثل هذا التركيب بأنه تقوية للعامل, حيث إنه لما تقدم المعمولُ ضعف العاملُ فقوي باللام , كما يقوى العاملُ الفرعي (ما يعمل عملَ الفعل) باللام, كما في قوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ﴾[21].

ومما يقبح تقديمه الاسم المميز, وإن كان الناصب فعلا متصرفا, فلا تجيز شحما تفقأت, ولا عرقا تصببت. فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل: [22]

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها

وما كان نفساً بالفراق يطيب.

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا:

***وما كان نفس بالفراق تطيب ***

فرواية برواية, والقياس من بعد حاكم. وذلك أن هذا المميز هو الفاعل في المعنى' ألا ترى أن أصل الكلام، تصبب عرقي, وتفقأ شحمي, ثم نقل الفعل, فصار في اللفظ , فخرج الفاعل في الأصل مميزا' فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل, فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل.

فإن قلت: فقد تقدم الحال على العامل فيها, وإن كانت الحال هي صاحبة الحال في المعنى؛ نحو قولك: (راكبا جئت)

قيل: الفرق أن الحال لم تكن في الأصل هي الفاعلة, كما كان المميز كذلك ألا ترى أنه ليس التقدير والأصل: جاء راكبي؛ كما أن أصل طبت به نفسا طابت به نفسي' وإنما الحال مفعول فيها, كالظرف, ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها, فأما كونها هي الفاعل في المعنى وكون خبر كان هو اسمها الجاري مجرى الفاعل في المعنى,(وأنت) تقدمه على كان فتقول: قائما كان زيد, ولا تجيز تقديم اسمها عليها. فهذا فرق[23]

وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل؛ كضرب زيد.

ومما يصح تقديمه المفعول به على الفاعل فيتوسط بينه وبين الفعل[24] نحو: قوله تعالى:" ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ ﴾ "[25].

ومما يضعف من جهة القياس تقديم المعطوف على المعطوف عليه, انك إذا قلت قام و زيد عمرو فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدها (قام) والآخر (الواو)؛ ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها, وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين, وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو: قام وقعد زيد؛ لأنك في هذا مخير, إن شئت أعملت الأول, وإن شئت الآخر. وليس ذلك في نحو قام زيد وعمرو, لأنك لا ترفع عمرا في هذا إلا بالأول[26].

ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ' ولا شيء مما اتصل به.

ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب, شرطا كان أو قسما أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم. فاما قولك أقوم إن قمت فإن قولك: أقوم ليس جوابا للشرط,

---

([20]) المرجع السابق , ص 243

([21]) سورة البروج : 16

([22]) ابن جني ,الخصائص , مرجع سابق , ج1 , ص159

([23]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ، ج1 , ص 159

([24]) إبراهيم بركات ، النحو العربي , مرجع سابق ,ج2 , ص189

([25]) سورة فاطر ، الآية 28

([26]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ,ج2 , ص162

ولكنه دال على الجواب, أي إن قمت قمت ودلت أقوم على قمت.

ومثله أنت ظالم إن فعلت، أي إن فعلت ظلمت, فحذفت (ظلمت) ودل على قولك: (أنت ظالم) عليه.

فأما قول زهير بن مسعود:

فلم أرقه إن ينجُ منها وإن يمت

فطعنةٌ لاغس ولا بمغمر [27] [28]

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه, وقدم الجواب، وهذا غير جائز، والقياس له دافع, وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس. ومحالٌ تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار– وهو أقوى من الجازم, لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال– لا يجوز تقديم ما أنجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر.

وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت ووجه القول عليه إن الفاء في قوله: (فلم ارقه) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها، أو زائدة, وأيهما كان فكأنه قال: لم ارقه إن ينج منها؛ وقد علم أن لم أفعل (نفي فعلت), وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط, وجعلوه دليلا عليه في قوله:

يا حكم الوارث عن عبد الملك

أوديتَ إن لم تحب حبو المعتنك [29] [30]

أي إن لم تحب أوديت. فجعل (أوديت) المقدمة دليلا على أوديت هذه المؤخرة.

فكما جاز أن تجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف, كذلك جعل نفيها الذي هو لم أفعل دليلا على جوابه. والعرب قد تجري الشيء مجرى نقيضه؛ كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جوعان؛ كما قالوا: شبعان، وقالوا: علم؛ كما قالوا: جهل, وقالوا، كثُر ما تقومن؛ كما قالوا: قلما تقومن. وذهب الكسائي في قوله:

إذا رضيت علي بنو قشير

لعمر اللّٰه أعجبني رضاها

إلى أنه عدى (رضيت) ب على لما كان ضد سخطت, وسخطت مما يعدى ب على, وهذا واضح. وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي فكأنه قال: إن ينج منها ينج غير مرقي منها, وصار قوله: (لم أرقه) بدلا من الجواب ودليلا عليه[31].

فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب. كما يظهر دور القياس فيها، فهي مقيسة مطردة من كلامهم.

القياس في الفصل:

الأصل في الألفاظ المرتبطة بعضها ببعض ألا يفصل بينها بفاصل ، وقد جاء الفصل مخالفا لهذا الأصل في مواضع كثيرة وهذه المخالفة منها مايبيحه القياس ومنها ما يضعف هذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث كالفصل بين مفعولي رأيت في مثل قول الشاعر[32]:

ويمتحن الدنيا امتحان مجرب

يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا

والأصل فيه يرى كل ما فيها فانيا وحاشاك .

يقول ابن مالك :

الأصل في الفاعل أن يتصلا

والأصل في المفعول أن ينفصلا [33]

([27]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ,ج1 , ص163

([28]) البيت من الطويل , هو لزهير بن مسعود في لسان العرب

([29]) أنظر شرح قطر الندى ص209, وشرح المفصل ص313

([30]) البيت من الرجز , وهو لرؤبة في ديوانه ص118

([31]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ج1 ' ص164

([32]) محمد خضر الحسين , (1960) دراسات في العربية وتاريخها , المكتب الإسلامي , ط2 , ص86

يشير هنا إلى الجملة الفعلية فالنمط القياسي لها : (فعل – فاعل – مفعول) هذا هو الأصل أن يلي الفاعل المفعول من غير أن ينفصل لأنه كالجزء منه. وقد يخرج عن هذا الأصل بأن يفصل بينهما –أي الفاعل والمفعول – بالظرف وهو جائز ؛ نحو قولك : كان فيك زيد راغبا[34].

وجاء في ألفية السيوطي المسماة بالفريدة [35]:

والأصل وصل فاعل وفصل

مفعوله وقد يجئ الوصل

*****

أو يسبق الفعل والأصل يلتزم

للبس والعكس لمضمر ألم

الأصل أن يلي الفاعل الفعل ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو : ضرب عمراً زيدٌ أو يجب البقاء على الأصل إذا حصل اللبس كأن يخفى الإعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى .

ومن القبيح الفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي ويلحق بهما في ذلك المبتدأ [36] والخبر في قبح الفصل بينهما.

وكلما ازدادت الجملة اتصالا قوي كان الفصل بين أجزائها فبيح.

ومن الفصل قوله :

فقد والشك بين لي عناء

بوشْك فراقهم صُرَد يصيح [37]

أراد فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم , والشك عناء . ففيه من الفصل الآتي: الفصل بين (قد) والفعل الذي هو(بين) وهذا قبيح لقوة اتصال قد بما تدخل عليه من الأفعال. ألا تراها تُعد مع الفعل كالجزء منه . ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على (قد) في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [38] وقوله سبحانه : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ ﴾ [39] وفصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله (بين لي) , وفصل بين الفعل الذي هو (بين) وبين فاعله الذي هو (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو عناء وقدم قوله : (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ويصيح صفة لصرد , وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح ؛ ألا ترى أنك لا تجيز هذا اليوم رجل ورد من موضع كذا , لأنك تريد ؛ هذا رجل ورد اليوم من موضع كذا وإنما يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل , فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها , كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها[40] فالفصل هنا قبيح ضعفه القياس.

يقول ابن مالك :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا أو ظرفا أجز , ولم يعب [41]

***

فصل يمين واضطرارا وجدا

بأجنبي, أو بنعت, أو ندا

([33]) محمد محي الدين ، (1428) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , دار التراث , ط1, ج1 ، ص239

([34]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ج1 , ص164

([35]) السيوطي , (د:ت),المطالع السعيدة , الدار الجامعة , ص258

([36]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ج1 ' ص164

([37]) البيت من الوافر , وهو بلا نسبة في مغني اللبيب , ص17

([38]) سورة الزمر، الآية65

([39]) سورة البقرة، الآية 102

([40]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ,ج1 , ص164

([41]) محمد محي الدين , شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك , مرجع سابق , ج1 , ص377

أجاز ابن مالك أن يُفصل بين المضاف الذي هو شبه الفعل . والمراد به المصدر , واسم فاعل . والمضاف إليه , بما نصبه المضاف : من مفعول به أو ظرف أو شبهه . فمثال ما فصل بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[42] في قراءة ابن عامر , بنصب "أولاد" وجر "شركاء" .

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته : " ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها " .

ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه الذي هو اسم فاعل قراءة بعض السلف ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ . بنصب وعد وجر "رسل "[43]

ومثال اسم الفاعل المفصول بجار ومجرور قوله صل الله عليه وسلم في حديث أبي الدرداء : " هل أنتم تاركو لي صاحبي " . فقد فصل بالجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه, إذ الأصل فيه هل أنتم تاركو صاحبي لي.

ويجوز الفصل بالقسم نحو : هذا كتاب والله عمرو، والأصل فيه : هذا كتاب عمرو والله .

وحكي قوله : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها, والأصل فيه إن الشاة لتجتر فتسمع ربها والله .

ولهذا قال المصنف :" ولم يعب فصل يمين "[44]

وأشار بقوله :" واضطرارا وجدا " إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة : بأجنبي من المضاف , وبنعت المضاف وبالنداء .

فمثال الأجنبي قوله :

كما خط الكتاب بكف يوما

يـــهودى يقارب أو يزيل [45]

ففصل ب " يوما " بين كف " و " يهودى " وهو أجنبي من "كف" , لأنه معمول "خط" الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي قبيح .

ومن الفصل قوله :

فأصبحت بعد خط بهجتها

كأن قفرا رسومها قلما

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها . ففصل بين المضاف الذي [46] هو (بعد) ، والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو " خط " وفصل أيضا بخط بين (أصبحت) وخبرها الذي (قفرا) وفصل بين كأن واسمها الذي هو (قلما) بأجنبيين , أحدهما قفرا، والآخر رسومها . إذا لم تجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل في نحو كانت زيدا الحمى تأخذ ، كان ألا تجيز الفصل بين كأن واسمها بمفعول فاعلها أجدر .

ومن الفصل الجائز الفصل (بإما) قول الشاعر :

هما خطتا إما إسار ومنة

وإما دم والقتل بالحر أجدر [47] [48]

ومن الفصل قوله :

يطفن بحوزى المرابع لم يرع

([42]) سورة الأنعام ، الآية 137

([43]) أنظر المطالع السعيدة , السيوطي , ص434.

([44]) محمد محي الدين، شرح ابن عقيل , مرجع سابق , ج1 , ص

([45]) البيت من الوافر , وهو لأبي حية النميري , في ديوانه , ص163

([46]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ,ج1 , ص

([47]) السيوطي , المطالع السعيدة , مرجع سابق , ص434

([48]) البيت من الطويل , وهو لتأبط شرا , في ديوانه , ص89

بواديه من قرع القسي الكنائن

فلم نجد فيه بدا من الفصل , لأن القوافي مجرورة .

ومنه بيت الأعشى :

إلا بداهة أو علا

له قارح نهد الجزارة .

ومذهب سيبويه فيه الفصل بين (بداهة) و (قارح) ؛ وهذا أمثل .

ومن الفصل الجائز أن يفصل بين (أفعل) التفضيل و (من) الجارة بأحد شيئين[49]:

أحدهما معمول أفعل التفضيل نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ ﴾[50].

والآخر : (لو) الشرطية و مدخولها , ومنه قول الشاعر :

ولفوك أطيب لو بذلت لنا

من ماء موهبة على خمر

ومن الفصل : الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه[51] إلى قسمين :

أولهما : يذهب إلى امتناع الفصل بينهما , لكون فعل التعجب ضعيفا لأنه فعل جامد , كما أن التركيب التعجبي كالأمثال يلزم طريقة واحدة في التركيب .

وعلى رأس هذا المذهب الأخفش والمبرد وجماعة من النحاة المتقدمين .

والآخر : وعلى رأسه الفراء و الجرمي و المازني و الزجاج والفارسي وغيرهم , يذهب إلى جواز الفصل بشبه الجملة , فتقول : ما أحسن اليوم زيدا . وما أجمل في الدار بكرا .

ويحتج أصحاب هذا الاتجاه بأن (أفعل) في التعجب ليس بأضعف من (إن) التي يفصل بينها وبين اسمها المنصوب بشبه الجملة .

وقد سمع عن العرب قولهم :" ما أحسن بالرجل أن يصدق".

ونخلص من هذا إلى أنه لا يجوز الفصل بين أجزاء الجملة بأجنبي لأن الفصل بين أجزائها بأجنبي قبيح ينكره القياس وما عدا ذلك يجوز الفصل.

القياس في الحذف:

الأصل في الجمل العربية أن تذكر كل أجزائها ، ومن الواضح أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة علي الأسلوب العربي تقتضي ألا يلفظ الإنسان بعبارة إلا أن تجئ مطابقة للهجة عربية هذا هو الأصل الذي يتمسك به من لايجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل علي صحة حذف أمثالها .

وقد منع الجمهور حذف الفاعل ومنع البصريون حذف الاسم الموصول ، ومنع ابن ملكون* حذف أحد مفعولي ظننت.

ومنع حذف هذه الأصناف من الكلم وإن قامت القرائن ودلت علي الحذف بوضوح[52]

فإذ اجري خلاف في حذف أحدي الكلم فالأصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل .

إذن الأصل في الكلم أن تذكر في رتبها وفق ترتيبها في الجملة وهذا ما جرى عليه قياس العربية .

([49]) علي محمود النابي , (2004) ،الكامل في النحو والصرف , دار الفكر العربي , ط1, ص45

([50]) سورة الأحزاب :6

([51]) إبراهيم بركات , النحو العربي , مرجع سابق , ص203

([52]) أنظر : شرح ابن عقيل , ج1 , ص493 وما بعدها .

(*) ابن ملكون هو: إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي , أستاذ نحوي جليل , له شرح الحماسة , والنكت على تبصرة الصميري , توفى سنة 584, أنظر بغية الوعاة للسيوطي , ج1 , ص430 .

وقد يقال أن العرب قد أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة كالمبتدأ والخبر ، والمفعول به ، و المعطوف ، والمعطوف عليه ، والحال ، والتمييز ، وفعل الشرط، وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع تقرر لدى النحاة أصل يمكن أطراده والقياس عليه ، وهو صحة الحذف لدليل ، وقد ذهب أحد النحاة البيانيين في هذا الباب إلى أنه (باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر وأنا اكتب لك بديئا أمثله مما عرض فيه الحذف ،ثم أنبهك على صحة ما أشرت إليه، وأقيم الحجة من ذلك عليه)[53]

ومما تقدم يتضح أن الحذف في أسلوب العربية واقع دلت عليه الشواهد وجرت عليه القواعد المقيسة المطردة المستقرأة من كلام العرب، ومن هنا صار القياس النحوي وظيفة وهي أطراده وطرده في الحذف قياسا علي ما نقل عن العرب وقامت عليه القرائن وقد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة، وليس شئ من ذلك ألاعن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب معرفته[54].

فأما الجملة نحو قولهم في القسم "والله لا فعلن " ، وتالله لقد فعلت . وأصله اقسم بالله فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال لقد فعلت من الجار والجواب دليلا علي الجملة المحذوفة وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتخصيص ،نحو قوله ، زيدا ، أذا أردت ، أضرب زيداً أو نحوه ، ومنه إياك إذا حزرته ،أي أحفظ نفسك ولا تضعها ، الطريق الطريق ومنه أيضاً هلا خير من ذلك ، وقد حذفت الجملة من الخبر نحو قوله القرطاس والله وخبر مقدم أي أصاب القرطاس وقدمت خير مقدم وأيضا حذفت الجملة في أسلوب الشرط نحو: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً أي إن فعل المرء خيراً جزي خيراً وإن فعل شراً جزي شراً ، وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد يكو الفاعل في كثير من الأحيان بمنزلة الجزء من الفعل ، نحو ضربت، ويضربان وما أشبه ذلك مما يدل علي شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد ، وليس كذلك المبتدأ والخبر[55].

وأما حذف المفرد فعلي ثلاثة أضرب: أسم، وفعل، وحرف، ويمكن بيان كل فيما يلي:-

أولاً : حذف الاسم :

حذف الاسم أنواع كثيرة منها : حذف المبتدأ تارة نحو : هل لك في كذا وكذا ؛ أي هل لك فيه حاجة أو أرب ومنه قوله تعالي: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[56] أي ذلك ، أو هذا بلاغ . وهو كثير ومطرد مقيس[57] خاصة في جواب الاستفهام وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك ؟ زيد أي زيد عندي ، ومثل قوله تعالي: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[58]. وتقديره طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما ، ويقدر أيضا بقولهم أمرنا طاعة وقول معروف، وعليه قول الآخر :

فقالت على أسم الله أمرك طاعة

([53]) عبد القادر الجرجاني , (1409) , , دلائل الإعجاز, دار الكتب العلمية , بيروت , ط1 ,ص112

([54]) ابن جني و الخصائص , مرجع سابق , ج2 , ص360

([55]) المصدر السابق , ص83

([56]) سورة الأحقاف , أية 35

([57]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ,ج2 , ص362

([58]) سورة محمد , أية 21

وإن كنت قد كلفت ما لم أعود [59]

ومنه قولـــه وتعـــالى : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[60] أي دائم.

وقد حذف المضاف أيضاً وذلك كثير واسع وهو مطـــرد مقيس نحو قوله تعـــالى: " ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [61]

ومنه قوله تعالى: " ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [62] أي أهلهـــا ، وقد حذف المضاف مكررا نحو قوله : " فَقَبَضْتُ قَبْضَـــةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ " [63] أي من تراب أثـــر حفـــر فـــرس الرسول، ويحذف المضاف إليه أيضاً ويكثر ذلك في ياء المتكلم مضافا إليها المنادى نحو : "رب أغفر لـــي ."[64] أي ربي ، وكذلك يحذف ويكثر حذفه في الغايات نحو : "لله الأمر من قبل ومن بعد "[65] أي من قبل الغلب ومن بعده .وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه غير أن ذلك كثير في الشعر غير مطرد في النثـــر ، وذلـــك أن الصفة في الكلام تكون للتخصيص والتخليص ، أو تكون للمدح أو الثناء . وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ،لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك فـــلا يليق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما يشـــوب ذلك من الإلباس ، و مما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أن كثيراً من الصفات مـــا لا يمكـــن حذف موصوفه كأن تكون ألصفة جملة نحـــو : مـــررت برجل قام أخوه ، ولقيت غلاماً وجهه حسن فإن حـــذف قيل فيه : مررت بقام أخوه ، أو لقيت وجهـــه حســـن ، وهذا أسلوب قبيح.[66]

وقد حذفت الصفة ودلت عليها الحال وذلك فيمـــا حكـــاه سيبويه من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليـــل طويل وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال علي موضعها وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك مـــن التطويح و التطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك [67]. وعلى هذا وما جرى مجـــراه تحذف الصفة وتطرد في القياس ،فأما إن عريـــت مـــن الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فان حذفها لا يجوز .

ويحذف المعطوف وهو كثير مطرد منه قولـــه تعـــالى: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ ﴾ [68] أي ومن أنفق من بعده ، ودليل التقدير أن الاستواء إنمـــا يكـــون بـــين شيئين ، ومنه أيضا قوله تعالى:" ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [69] أي والبرد ، ومنه أيضا قولـــه تعـــالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ ﴾ [70] أي فحلق رأســـه[71].

وحذف المعطوف عليه أيضا ومنه قوله تعالى:" اضْـــرِب بِّعَصَـــاكَ الْحَجَـــرَ فَـــانفَجَرَتْ مِنْـــهُ "[72]. أي فضـــرب فانفجرت.

ومن مواضع حذف الاسم حذف المستثنى نحـــو قـــولهم جاءني زيد ليس إلا ، وليس غير ، أي لـــيس إلا إيـــاه ،

([59]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق ,ج2 , ص362

([60]) سورة الرعد ، أية 13

([61]) سورة البقرة ' أية 189

([62]) سورة يوسف : أية 82

([63]) سورة طه : أية 96

([64]) سورة الأعراف ,أية 151

([65]) سورة الروم : أية 30

([66]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ج2 , ص366

([67]) نفس المصدر , ج2 ,ص370-371

([68]) سورة الحديد ,أية 10

([69]) سورة النحل , أية 81

([70]) سورة البقرة , أية 196

([71]) ابن هشام الأنصاري ,(د:ت) مغني اللبيب , ج2 , ص590-591

([72]) سورة البقرة :أية 60

وليس غيره[73] ، ومن مواضع حذف الاسم أيضاً حذف المفعول به ، ومن مواضع حذف الاسم قياسا مطردا، حذف الموصول الاسمي وقد جوز ذلك الكوفيون و الأخفش وتبعهم ابن مالك ، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا علي موصول آخر ومن حجتهم قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ [74]. ومنه قول حسان بن ثابت :

امن يهجو رسول الله منكم

ويمدحه وينصره سواء

ومن ذلك أيضاً قول الآخر* :

ما الذي دأبه احتياط وحزم

وهـــواه أطـــاع يستويان

وتقدير الموصول المحذوف في الأمثلة الماضية هو : (والذي أنزل) و(يمدحه) و(الذي أطاع هواه)[75]. ومن المواضع التي يستخدم فيها القياس طردا في الحذف ، حذف الحال وأكثر ما يرد إذ كان قولا أغنى عنه المقول نحو : ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾ [76] أي قائلين ، فحذف الحال يجوز إذا دلت عليه قرينة أما لو عري من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذفها على وجه[77].

ثانيا: حذف الفعل :

حذف الفعل مطرد في أسلوب العربية وقد استخدم القياس فيه وهو ضربان :

أحدهما أن يحذف والفاعل فيه , ويعد هذا من حذف الجملة وقد مر ذلك وتم توضيحه في حذف الجملة في هذا المبحث , والضرب الثاني هو أن يحذف الفعل وحده وهذا غرض هذا الموضع , وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به , نحو أزيد قام , فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل , لأن الأصل هو : أقام زيد ؟ فلما أضمر فسر ب (قام) ومثلك ذلك يقال في كثير من آي القرآن التي جاءت فيها (إذا) قبل الاسم مباشرة نحو :" ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ ﴾ [78] ونحو : ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١ ﴾ [79] فالتقدير :إذا انشقت السماء , وإذا كورت الأرض [80] ومثل ذلك كثير لا يمكن إحصاؤه في هذا المبحث لكن يمكن القول إن حذف الفعل يطرد إذا كان مفسرا , ويكثر حذفه أيضا في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾[81] , أي أنزل خيراً , وأكثر من ذلك حذف القول نحو : ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾ [82], أي يقولون سلاماً .

ثالثاً : حذف الحرف:

الحرف نوعان : حرف مبني أي من الحروف المكونة لبناء الكلمة ثلاثية كانت أم رباعية أو خماسية , وحرف معنى وهو الأداة التي تؤدي مع الاسم أو الفعل معنى من المعاني كالنداء والاستفهام والنفي والنهي والتمني

([73]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ج2 , ص372

([74]) سورة العنكبوت, الأية 46

(*) القائل مجهول لم يوقف عليه ' والبيت من شواهد ابن هشام في المغني, ص588.

([75]) ابن هشام الأنصاري , مغني اللبيب , مرجع سابق ,ج2 , ص588

([76]) سورة الرعد ,الآيات 23و24

([77]) ابن جني، الخصائص، مرجع سابق ج2 , ص379

([78]) سورة الانشقاق ، أية 1

([79]) سورة التكوير، أية 1

([80]) لبن جني ، الخصائص ،ج2 , ص380

([81]) سورة النحل، أية 30

([82]) سورة الرعد، الآيتان ,23و24

وغيرها , وكل من النوعين يحذف ويطرد حذفه ويقاس عليه غيره فمثال الأول : حذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع إذا كان مجزوما نحو :لم يرم , ولم يمش , ولم يَسْع والأصل في كل (يرمي) , و(يمشي) , و(يسعى) والحذف في مثل هذه الحال مطرد لأنه علامة إعراب الفعل المضارع معتل الآخر ويطرد أيضاً حذف حرف العلة من وسط الفعل الأجوف الثلاثي إذا كان ماضيا أتصل بآخره ضمير رفع متحرك نحو : قمت , أو كان مضارعا مجزوما نحو (لم يقم) أو اتصلت به نون النسوة نحو (يقمن) أو كان أمرا نحو (قم) .فحرف العلة حذف من وسط الفعل في كل الأحوال لالتقاء الساكنين .

ويحذف أيضا حرف المبني باطراد ينقاس من آخر فعل الأمر معتل الآخر نحو : (اسعَ) و(اغزُ) و (أمش), في الأصل في كل على التوالي : (اسعى) و(أغزو) و (أمشي) وقد أورد هنا للإيضاح ولكنه لم يظهر في الاستعمال إلا محذوفا .

ومن الحروف التي تلحق أواخر الأسماء للإعراب واطرد حذفها وقيس عليه نون المثنى ونون جمع المذكر السالم إذا ورد كل منهما مضافا [83] نحو : ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [84] ونحو:﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ۝٣٨ ﴾ [85] ومن قبيل ذلك حذف التنوين لزوماً باطراد لدخول (أل) : نحو الرجل غريب, وللإضافة نحو : (غلامك)[86] إذا الأصل غلامٌ لك . وقد أطرد حذف (ياء) الأسم المنقوص جوازا إذا ورد في الجملة نكرة وكان في حال رفع أو جر نحو : (هذا ليل داج) و(سعى ساع في الخير) , وقد أطرد أيضا حذف آخر الاسم المنادى إذا قصد ترخيمه وأمثلته كثيرة في العربية شعراً ونثراً ومن ذلك قول العرجي * :

عوجي علي فسلمي جبر

فيم الصدود وانتم سفر

فالأصل (يا جبرة) فحذف الآخر للترخيم .

ومثال الثاني أي حرف المعنى فليس بقياس على رأي أبي علي الفارسي, وذلك أن حروف المعاني إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو حذفت لكان هذا الحذف اختصارا لها أيضا, واختصار المختصر إجحاف به[87].

ومع ذلك فقد أورد ابن هشام أمثلة لحذف حروف المعاني جوازا في الضرورة الشعرية غير أن بعض الأمثلة أوردها دلالة على اطراد حذف بعض الحروف جوازا مثل حذف ياء النداء كما في قوله تعالى : " يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا " [88] أي يا يوسف , ومثله قوله تعالى:" أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ"[89] . وقد ذكر أيضا أطراد حذف (لا) النافية في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا نحو :" تالله تفتأ تذكر يوسف " [90] أي لا تفتأ.

خلاصته يمكن القول: للقياس وظيفة مهمة في حذف أجزاء الجملة العربية في أساليب مختلفة وفق قواعد مطردة وقرائن دالة أوضحتها الشواهد من كلام العرب ومن القرآن الكريم وقد اتضح من خلال هذا المبحث أن

(*)هو : عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ابن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس , من شعراء قريش , شهر بالغزل, أنظر : الأغاني لأبي الفرج ,ج1 ، ص174-156

([83]) ابن هشام الأنصاري , مغني اللبيب , مرجع سابق , ص607

([84]) سورة المسد ,آية 1

([85]) سورة الصافات ,آية 38

([86]) ابن هشام الأنصاري , مغني اللبيب , مرجع سابق , ج2 , ص608

([87]) ابن جني , الخصائص , مرجع سابق , ج2 , ص272

([88]) سورة يوسف، الآية 29

([89]) سورة الدخان، الآية 17

([90]) سورة يوسف , الآية 85

وظيفة القياس النحوي تطرد في استخدامه في ظاهرة الحذف وفق قرائن داله على المحذوف.

الخاتمة

تناولت هذه الورقة موضوع القياس النحوي ومنهجيته.

ومن النتائج التي أسفرت عنها الورقة :

1. للقياس النحوي وظيفة في ابتكار صيغ وكلمات جديدة وبذلك تكون اللغة جسما حيا تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض اتصالا قويا تخرج به عن حد النقل والسماع.
2. للقياس النحوي وظيفة مهمة في بناء الجملة العربية فالأصل في الجملة أن تخضع لقانون الترتيب وقد تحدث المخالفة عن الأصل بتشويش الرتبة بالتقديم والتأخير والفصل والوصل بين أجزائها وفق قواعد مطردة متى عرفها المتكلم جاز له أن يجري كلامه مقيسا على كلام العرب القدماء.
3. الحذف في العربية واقع دلت عليه الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب فهو وسيلة غايتها الإيجاز فالأصل في الجملة العربية أن تذكر تامة والعدول عن هذا الأصل مطرد يبيحه القياس, كما تظهر وظيفة القياس في تقدير المحذوف وفق أسس وقواعد معينه متى التزم بها المتكلم كان كلامه مقيسا على كلام العرب.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1. محمد صلاح الدين بكر , (2004) ,دراسات في الصيغة والجملة , ط1، مكتبة أم القرى , الكويت.
2. تمام حسان , (2004)، الأصول ، عالم الكتب، بيروت.
3. السيوطي , (1426) , الإقتراح في علم أصول النحو , ط1 ، دار المعرفة , بيروت.
4. ابن جني , (2001) , الخصائص , ج1 , ط3 ، دار الكتب العلمية , بيروت.
5. إبراهيم بركات , (2007) النحو العربي , ج1 , ط1 ، دار النشر , مصر.
6. محمد خضر الحسين , (1960) دراسات في العربية وتاريخها , ط2، المكتب الإسلامي.
7. محمد محي الدين ، (1428)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , ط1, ج1، دار التراث.
8. السيوطي , (د:ت),المطالع السعيدة , الدار الجامعية .
9. علي محمود النابي , (2004) ،الكامل في النحو والصرف , ط1 ، دار الفكر العربي .
10. عبد القادر الجرجاني , (1409) دلائل الإعجاز, ط1، دار الكتب العلمية , بيروت ,
11. ابن هشام, (1991), مغني اللبيب, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, ج2